

# مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل - مجموعة سوسيتي جنرال نموذجاً -

د. الويزة اوصغير

جامعة برج بوعريريج

[louiza.oussaghir@univ-bba.dz](mailto:louiza.oussaghir@univ-bba.dz)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر السوقية التي تتعرض لها البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي أتاحت للبنوك خاصة الناشطة على المستوى الدولي مجموعة من الأساليب البسيطة والمتطورة لتقدير مخاطر السوق وتغطيتها بمتطلبات رأسمالية والتي تم تحديثها تماشياً مع ما هو مطروح على الساحة المالية العالمية ومن دروس الأزمة المالية لسنة 2008.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مجموعة سوسيتي جنرال لا تتعرض لمخاطر السوق بصفة كبيرة مقارنة بالمخاطر الأخرى، حيث تعتمد في إدارتها على مقررات لجنة بازل من خلال استخدام الأسلوب النمطي وأسلوب النماذج الداخلية التي طورتها والمتمثلة أساساً في القيمة المعرضة للخطر VAR، القيمة المعرضة للخطر المضغوطة STRESS VAR، خطر إضافي افتراضي ومن الترحيل IRC، محفظة الارتباط CRM.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السوق، اتفاقية بازل III، الأسلوب النمطي، أسلوب النماذج الداخلية، مجموعة سوسيتي جنرال. تصنيف JEL: G21، G29، C49.

## ABSTRACT :

The aim of this study is to identify the market risks of international banks and their management strategies as per the decisions of the Basel Committee on Banking Supervision, which allowed banks, especially those active internationally, A set of simple and sophisticated methods for measuring market risk and covering it with capital requirements, that have been updated in line with The global financial arena and the lessons of the financial crisis for 2008.

The study found that Société Générale Group Are not significantly exposed to market risk compared to other risks, where it use the decisions of the Basel Committee for managing this risk, the Standardized Approach and Internal Models Approach ( VAR, STRESS VAR, IRC, CRM).

key words: Market Risk, Basel III, Standardized Approach, Internal Models Approach, Societe Generale Group.

JEL classification : G21, G29, C49.

## المقدمة:

تتعرض البنوك الناشطة على المستوى الدولي لعدة مخاطر تعرضها لعدة صدمات والتي يمكن أن تهدد سلامتها من جهة واستقرار النظام المصرفي والمالي العالمي من جهة أخرى، وأبرز هذه المخاطر نجد المخاطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، وتعتبر مخاطر السوق من أبرز المخاطر التي تتعرض لها البنوك الناشطة على المستوى الدولي نتيجة لتفرعها في عدة أسواق، مما يجعلها عرضة لتقلبات عنيفة لأسعار الفائدة خاصة في الأسواق الدولية، وتعاملها

بعدة عملات وتداول الأوراق المالية في عدة بورصات، هذا ما يجعلها تتأثر بصفة كبيرة لهذا الخطر مقارنة بالبنوك الناشطة محليا، مما يؤثر لا محالة على العوائد التي تتحصل عليها.

ومن هنا فعلى هذه البنوك اتخاذ التدابير اللازمة لإدارة هذا الخطر ومحاولة التحوط منه في المستقبل باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب، حيث نجد هذه البنوك تسارع في اعتماد أحدث الأساليب لقياس وإدارة هذه المخاطر لتخفيض الانعكاسات السلبية لها، ومن أبرز هذه الأساليب نجد المعايير الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي اهتمت بهذا الخطر منذ سنة 1998 في تعديل اتفاقية بازل 1 بحيث أتاحت للبنوك أساليب حديثة لقياسه وتغطية قيمة الخسائر بمتطلبات رأسمالية، والتي تم تحديثها حسب المتغيرات التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية خاصة في اتفاقية بازل 3 التي تم إصدارها سنة 2010، وذلك لضمان سلامة البنك بصفة خاصة وسلامة النظام المصرفي بصفة عامة.

وتعتبر مجموعة سوسيتي جنرال من أبرز المجموعات المالية والمصرفية الأوروبية الناشطة والمتفرعة في مختلف دول العالم هذا ما يعرضها بصفة كبيرة لمخاطر السوق نتيجة لتعاملاتها من جهة، وترحيل نتائجها للبلد الأم من جهة أخرى.

## 1 الإشكالية:

وفي هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:  
ما مدى اعتماد مجموعة سوسيتي جنرال على المعايير الدولية للجنة بازل في إدارة مخاطر السوق؟ وما هي الصعوبات التي تعرضتها عند تطبيقها؟.

## 2 فرضيات الدراسة:

- تتعرض مجموعة سوسيتي جنرال لمخاطر السوق بنسبة كبيرة مقارنة بالمخاطر الأخرى؛
- تطبق مجموعة سوسيتي جنرال المعايير التي نصت عليها لجنة بازل لإدارة مخاطر السوق، ولم تتعرض لصعوبات في تطبيقها.

## 3 أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تناولها لموضوع مهم يتسم بالتجدد وهو إدارة مخاطر السوق حسب معايير بازل خاصة بالنسبة للبنوك الدولية التي يجب عليها استيفاء هذه المتطلبات لضمان سلامة البنك من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استقرار وسلامة النظام المالي والمصرفي العالمي.

## 4 هيكل الدراسة:

- المحور الأول تضمن الإطار النظري لإدارة مخاطر السوق في البنوك الدولية؛
- المحور الثاني تضمن الإطار التطبيقي لإدارة مخاطر السوق في مجموعة سوسيتي جنرال.

## II الإطار النظري لإدارة مخاطر السوق في البنوك الدولية:

تهتم البنوك الدولية مهما كان حجمها وتفرعها بإدارة المخاطر التي تتعرض لها خاصة مخاطر السوق لما له من تأثير كبير على عوائدها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب التقليدية والحديثة تماشياً مع ما هو مطروح على الساحة المالية العالمية.

### 11 مخاطر السوق:

تتعرض البنوك لعدة مخاطر تؤثر على أنشطتها وأرباحها، ومن أهم المخاطر الأساسية التي يتوجب على أي بنك مراقبتها نجد المخاطر الائتمانية، السوقية ومخاطر السوق، إلا أن البنوك الناشطة على النطاق الدولي تتعرض بكثرة لمخاطر السوق نتيجة تفرعها في عدة أسواق.

#### 1.1 التعريف بمخاطر السوق:

يمكن تعريف مخاطر السوق بأنها:

- هي مخاطر الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات.(1)
- هي مخاطر خسائر البنك الناشئة عن حركات أسعار السوق نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم والسلع.(2)
- هي الخسارة التي يمكن أن تتجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية؛ وتشمل (مخاطر معدل الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر تغيرات أسعار الأسهم إضافة إلى المخاطر المرتبطة بأسعار المواد الأولية).(3)
- هي المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.(4)
- هو الخسارة المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق، بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة - أو التي ليست في صالح البنك - لأسعار السوق.(5)

من هذه التعاريف نستنتج أن المخاطر السوقية ما هي إلى الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتقلبات المعاكسة لأسعار السوق المتمثلة في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.

#### 2.1 أنواع مخاطر السوق:

تتدرج تحت عنوان مخاطر السوق عدة مخاطر فرعية والمتمثلة في مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف ومخاطر أسعار الأوراق المالية ومخاطر أسعار السلع، وفيما يلي شرح لكن نوع من مخاطر السوق:

##### - مخاطر سعر الفائدة:

يتعرض البنك لخطر سعر الفائدة عندما يكون للتغير في أسعار الفائدة تأثير سلبي على الوضع المالي ونتيجة البنك.(6) وتعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، وحيث أن أسعار الفائدة غير المستقرة لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضاً، وأي شخص يسلف أو يقترض يكون معرضاً لمخاطر سعر الفائدة، فالمقرض الذي يكسب سعراً يكون معرضاً

لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة والمقترض الذي يدفع فائدة متغيرة يتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وكلا الموقفين فيه مخاطرة لأنهما يولدان إيرادات أو تكاليف مرتبطة بالأسعار السوقية بواسطة مؤشر معين، أما الجانب الآخر للعملية فهو أنها يتيحان فرصا للكسب أيضا. (7)

وتشير مخاطر سعر الفائدة أيضا إلى التغيرات الأساسية في صافي دخل الفوائد والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة بالتغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية، ويشمل هذا الأمر التركيب الإجمالي لمحفظه البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والاستمرارية وكذلك الأساسية التي تطرأ على أسعار الفائدة، كما أن مراقبة مخاطر أسعار الفائدة تعتبر من الأمور الهامة لتقييم كفاءة إدارة الأصول والخصوم. (8)

#### - مخاطر سعر الصرف:

تتمثل مخاطر أسعار الصرف في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية. (9)

وهي أيضا المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد يتأثر بها رأس مال البنك وإيراداته نتيجة لتغيرات سعر الصرف، هذا الخطر مرتبط بتقلب قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وتقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقروض عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر في بعض السياسات أو التدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية والتي من شأنها أن تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة، كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك على اعتبار أنه يؤدي إلى فقدان قيم حقيقية بسبب انخفاض قيمة الوحدة النقدية أداة تقييم القروض. (10)

#### - مخاطر أسعار الأوراق المالية:

هو خطر تدني القيمة السوقية لأحد الأدوات المالية بمرور الزمن، بسبب التدني في أسعار الصرف وأسعار الفوائد ويحدث مثل هذا الخطر عندما يطرأ تغير في أسعار الصرف وأسعار الفوائد حيث يؤدي هذا التغير إلى تغير في قيمة الأصل، ونظرا لأن المصرف يقوم بالاستثمار في محافظ أوراق مالية، فإنه عرضة بشكل كبير لأن تنخفض أسعار هذه الأوراق محققة بذلك خسارة له. (11)

ومن أهم فقرات ميزانية المصرف التجاري التي تتعرض للتقلبات السريعة هي محفظة السندات ( في جانب الموجودات، وهي مجموعة من السندات التي يشتريها المصرف التجاري للاستفادة من العائد الثابت الذي تدره أو من ارتفاع قيمة أسعارها السوقية). (12)

#### - مخاطر أسعار السلع:

مخاطر السلع هي الخسارة المحتملة بسبب التغير المعاكس في أسعار السلع، حيث أن قيمة السلع تتقلب بصفة كبيرة بسبب التغيرات في الطلب والعرض. (13)

وتبدو تأثيراتها واضحة في البنوك التي تتعاطى وتتاجر بالسلع والعقارات والمواد الأولية والمعادن الثمينة، فينبغي أن يأخذ البنك بعين الاعتبار أن احتياجه بسلع أو أصول حقيقية بغرض البيع أو التأجير يمكن أن ينجر عنه تراجع هوامش الأرباح عليها، وحتى تكبد خسائر محققة في حال هبوط قيمتها السوقية بشكل مفاجئ وغير محسوب، على غرار ما تنكشف له البنوك في تملك محفظة متاجرة بالذهب والعقار ومحفظة أصول موجهة للقروض الإيجاري العملياتي وبعض المعاملات الإسلامية كالاستصناع وعقود السلم. (14)

### 3.1 مؤشرات قياس مخاطر السوق:

لقياس مخاطر السوق في البنوك الدولية، يتم قياس الأنواع المكونة لمخاطر السوق، والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات لقس تعرض البنك لمخاطر السوق:

#### الجدول رقم 1: مؤشرات قياس مخاطر السوق في البنوك الدولية

المخاطر	مؤشرات القياس
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر سعر الصرف	المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية
مخاطر أسعار الأوراق المالية	نسبة القيمة الدفترية لموجودات المصرف/ القيمة السوقية لتلك الموجودات نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية / القيمة السوقية لحق الملكية القيمة السوقية للسندات والموجودات ذات العائد الثابت / القيمة الدفترية لتلك الموجودات

المصدر: بتصرف من:

- العلي أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر -، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص355.
- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر ( أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص239.

### 2 إدارة مخاطر السوق في البنوك الدولية حسب مقررات لجنة بازل:

لجنة بازل للرقابة المصرفية هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك؛ ولذلك فإن قرارات وتوصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية "كبيرة"، وتتضمن قرارات وتوصيات هذه اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، (15) وإيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها، إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي، وإيماننا منها بأن سلامة القطاع المصرفي إنما يتوقف على حسن مواجهة المخاطر. (16)

من بين أهم الأساليب المعتمدة في إدارة مخاطر السوق في البنوك الدولية، نجد الأساليب التي جاءت بها لجنة بازل للرقابة المصرفية في تعديلها لاتفاقيتها الأولى بازل 1، والتي تقوم على وضع متطلبات رأسمالية لمقابلة المخاطر السوقية خاصة في البنوك الدولية، وقد تم وضع بعض التعديلات عليها في اتفاقيتها بازل II وبازل III.

كما نشير إلى أن اتفاقية بازل لسنة 1988 ركزت على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك سواء فيما يتعلق بالبنود داخل الميزانية أو خارج الميزانية، ولم تشر الوثيقة الرئيسية للاتفاق والصادرة في سنة 1988 إلى إلزام البنوك للاحتفاظ برأسمال لمواجهة أو لتغطية الخسائر التي يمكن أن تلحق بالبنوك نتيجة مخاطر السوق التي تتعرض لها، وقد أدى انخراط البنوك وخصوصا البنوك الكبرى في أنشطة التداول إلى تعرضها إلى مخاطر السوق، كما أدى انخراط البنوك بدرجة متزايدة في

مثل تلك الأنشطة إلى زيادة المخاطر الكلية التي تتعرض لها، وفي الوقت نفسه لم تكن لجنة بازل أو السلطات الرقابية الوطنية في معظم دول العالم تطالب البنوك بالاحتفاظ برأسمال لمواجهة أو مقابلة هذه المخاطر، ومن ثم فإن هذا الوضع يجعل تعرض البنوك لأزمات مصرفية أمراً وارد الحدوث وبدرجة احتمال عالية. (17)

ولهذا اهتمت لجنة بازل بمخاطر السوق وتم إدخاله في حساب نسبة كفاية رأس المال ابتداء من سنة 1998 في تعديل اتفاقية بازل I حيث حددت كيفية قياس متطلبات رأس المال لمقابلتها وأتاحت للبنوك الاختيار بين الأساليب بما يتماشى مع قدراتها، وفي سنة 2004 قامت اللجنة بإصدار المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السوق في اتفقيتها الثانية بازل II، والتي تم تعديلها سنة 2010 باتفقيتها بازل III التي رفعت معدل كفاية رأس المال إلى 10.5% وأدرجت بعض التعديلات في كيفية حساب متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية على أن يتم تطبيقها في جانفي 2019، إلا أن لجنة بازل في جانفي 2016 نشرت الحد الأدنى لرأس المال لمقابلة مخاطر السوق معالجة لأوجه القصور في المعايير السابقة على أن يتم تطبيقها في جانفي 2022.

## 1.2 أساليب قياس مخاطر السوق حسب تعديلات مقررات بازل I:

لقد حددت لجنة بازل طريقتين لقياس مخاطر السوق، وهما الطريقة النمطية وطريقة النماذج الداخلية، والتي نلخصهما فيما يلي:

### أولاً/ الطريقة النمطية:

والهدف من القياس هو حساب حجم الخسائر الناتجة ( للبنود داخل الميزانية أو خارج الميزانية) عن تحركات أسعار السوق: (18)

- أ- بالنسبة لسهم الفائدة: يعتمد أسلوب القياس على عنصرين:
  - مخاطر محددة: ناشئة عن مصدر الأداة نفسها وهي انعكاس لطبيعة المصدر والجدارة الائتمانية حيث تعطي أوزان المخاطر الآتية: للحكومات 0%، للجهات المؤهلة مثل وحدات القطاع العام وبنوك التنمية الإقليمية أي جهات لها درجة استثمارية من AAA إلى BBB حيث تعطي الأوزان التالية (0.25% لأقل من 6 شهور، 1% من 6 إلى 24 شهراً، 1.6% أكثر من سنتين) وللجهات الأخرى تعطي أوزان مخاطر 1%.
  - مخاطر السوق العامة: ويوجد لاحتسابها طريقتين، الأولى تهتم بتواريخ استحقاق الورقة، أما الثانية فتهتم بالتاريخ الذي تحقق فيه الورقة القيمة الإسترادية لها قبل تاريخ الاستحقاق، وبالتالي تحسب مخاطر أسعار الفائدة لمجموع المخاطر المحددة المتعلقة بمصدر الأداة والجدارة الائتمانية لها وللمخاطر العامة المتعلقة بالسوق.
- ب- بالنسبة لحقوق الملكية: فبالنسبة لمخاطر محددة بمصدر الورقة المالية وتمثل 7% من قيمة القرض للخطر ويمكن تخفيضها إلى 4% في حالة تنوع المحفظة وتمتعها بالسيولة، أما بالنسبة لمخاطر السوق العامة تمثل نسبة 7%؛
- ج- بالنسبة لأسعار الصرف: ويمثل المتطلب الرأسمالي لها 7% من أكبر القيمتين من صافي مراكز العملات سواء الفائض أو العجز بالإضافة لها في مراكز الذهب؛
- د- بالنسبة للسلع: يتم احتساب المتطلب الرأسمالي يضرب الصافي ما بين البيع والشراء  $\times 15\%$ .

### ثانياً/ طريقة النماذج الداخلية:

سمحت اللجنة للبنوك التي تتوفر لديها أنظمة قياس داخلية ملائمة باستخدامها لقياس مخاطر السوق، إلا أنها جعلت ذلك مرهوناً باستيفاء بعض المعايير، ونصت على أن الجهة المختصة بتقييم أنظمة القياس الداخلية للبنوك تتمثل في السلطة

الإشرافية بكل دولة، ويعتمد مدخل النماذج الداخلية على مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر VAR والذي يقيس - من خلال تطبيق نظم إحصائية- احتمال التعرض لخسائر مستقبلية نتيجة لتقلب أسعار السوق عند درجات تأكد مختلفة، ومن ثم تقدير الخسائر المحتملة مالياً. (19)

ويتم حساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة مخاطر السوق طبقاً لأسلوب VAR على أساس أنه يساوي أو يزيد عن نسبة 8% من ثلاثة أمثال قيمة VAR المحسوبة على أساس درجة تأكد 99% لمدة عشرة أيام، ولحساب قيمة VAR يمكن استخدام أحد الطرق الإحصائية التالية: (20)

- **أسلوب الانحراف المعياري:** ويتم فيه حساب قيمة VAR على أساس قيم الانحراف المعياري لأسعار الأصول وكذلك قيم الارتباط بين أصول المحفظة؛
- **أسلوب المحاكاة التاريخي:** ويتم حساب قيمة VAR على أساس تغير أسعار أصول المحفظة، بناء على ملاحظة أسعار السوق لفترات سابقة محددة سنة على الأقل؛
- **أسلوب المحاكاة العشوائي (مونت كارلو):** وفيه يتم حساب قيمة VAR على أساس تغير أسعار أصول المحفظة بناء على تقديرات عشوائية محتملة لأسعار السوق ارتفاعاً وانخفاضاً، إلى جانب إمكان إعطاء تقديرات لأحداث غير عادية تؤثر على أسعار الأصول بالسوق.

## 2.2 مبادئ إدارة مخاطر السوق حسب مقررات بازل II :

إن الإدارة السليمة لمخاطر السوق تستلزم وجود سياسة لإدارتها تحدد أهداف البنك وتحتوي على إرشادات لحمايته من التأثيرات السلبية الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق، لذلك فقد احتلت إدارة مخاطر السوق نصيباً هاماً في توصيات لجنة بازل، حيث نصت على أن الإدارة السليمة لمخاطر السوق التي تترصد بالبنك تكون من خلال احترام المبادئ التالية: (21)

- القياس الدقيق لمخاطر السوق والسيطرة عليها بشكل كاف؛
- توفير رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر السوق؛
- إيجاد معايير كمية ونوعية واضحة المعالم فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق؛
- وضع حدود مناسبة وتنفيذ إجراءات رقابة داخلية ملائمة فيما يتعلق بعمليات النقد الأجنبي؛
- متابعة وفحص التحركات والتقلبات الكبيرة في السوق التي يمكن أن تؤثر سلباً على البنك تؤدي إلى تحقيق الخسائر؛
- تحديد مصادر الإيراد وقياس مكوناته بانتظام وتفصيل لفهم مصادر المخاطر؛
- ضرورة وجود إشراف فعال من جانب الإدارة العليا ووضع سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق؛
- ضرورة وجود إدارة مستقلة وسلطة واضحة لضمان تنفيذ المسؤوليات.

## 3.2 إضافات اتفاقية بازل III لإدارة مخاطر السوق:

أضافت اتفاقية بازل III سنة 2010 عدة تغييرات على كيفية حساب متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق العامة والمحددة، ويمكن تلخيصها فيما يلي: (22)

- **مخاطر السوق العامة:** المصارف التي تتبنى النموذج الداخلي لاحتساب أعباء رأس المال لمخاطر السوق العامة ستحتاج إلى إضافة Stressed-Var على فترة عشرة أيام بنسبة موثوقية 99%، على عملية الحساب الحالية، التي تستند إلى القيمة المعرضة للمخاطر Var على فترة عشرة أيام بنسبة تأكد 99%، ونتيجة لذلك ترتفع أعباء رأس المال

لمخاطر السوق العامة لتصل إلى ضعف المستويات الحالية، وسوف يؤثر هذا التعديل على العديد من المصارف، خاصة أن معظم المصارف الكبيرة والمتوسطة تعتمد النموذج الداخلي لمخاطر السوق العامة، مع ذلك الأثر الكبير التي لديها نشاطات تجارية كبيرة.

- **الخطر المحدد - أعباء الخطر التصاعدي-**: سوف تخضع المصارف التي تستخدم النموذج الداخلي لقياس الخطر المحدد لخطر تصاعدي، لالتقاط مخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف للمنتجات الائتمانية المتداولة، وتمثل أعباء الخطر التصاعدي قيمة تقديرية لمخاطر الإفلاس وانخفاض التصنيف لمنتجات الائتمان على مدى رأس مال لعام واحد وهامش موثوقية 99.9%، مع الأخذ بالاعتبار آفاق السيولة للمراكز الفردية أو مجموعة من المراكز.

- **الخطر المحدد - أعباء رأسمالية لتعرضات التسديد**: غالبية التعرضات المسندة في الدفاتر التجارية تستوجب أعباء رأسمالية للخطر المحدد، تركز على الأعباء الرأسمالية نفسها مثل تلك التي تطبق على التعرضات المسندة في الدفاتر المصرفية، ويعطى الاستثناء من هذه المعالجة في تبادلات الترابط التي تستوجب أعباء رأسمالية مختلفة، في حالة البنوك التي تستخدم النموذج الداخلي للخطر المحدد سيسمح لها أن تدرج تبادلات الترابط في أعباء الخطر التصاعدي. وتهدف هذه التغييرات إلى إزالة أي تهرب رقابي للتسديد أو إعادة التسديد بحسب الدفاتر التي تحتفظ بها كما هو وارد في اتفاقية بازل II، حيث كانت شرائح التسديد تحتفظ في الدفاتر التجارية لتجنب أعباء رأس المال في حالة الاحتفاظ بها في الدفاتر المصرفية.

- **الخطر المحدد - محافظ الأسهم**: في إطار المبادئ الجديدة بالنسبة للبنوك التي تستخدم المقاربة المعيارية للخطر المحدد، سيتم مضاعفة أعباء رأس المال لمحافظ الأسهم المتنوعة والسائلة من 4% إلى 8%، وبالتالي لن يكون هناك أي تمييز من الناحية الرقابية بين محافظ الأسهم المتنوعة والسائلة وبين المحافظ التي لا تملك هذه الخصائص. وبإلغاء الحافز للاحتفاظ بمحفظة أسهم سائلة ومنوعة جيداً، قد تحول المصارف محافظها إلى أسهم أقل سيولة، ولكن تحقق أرباحاً محتملة أعلى خاصة تلك المصارف التي تعتمد أيضاً المقاربة المعيارية لخطر السوق العام، التي تعطي الوزن نفسه لجميع الأسهم.

وأكدت اتفاقية بازل III على ضرورة تنظيم سوق المشتقات المالية من خلال تنويع النشاطات التي تضمن دخل المصرف، مع السماح بدخول المصارف سوق المشتقات المالية بتنظيم جديد ومحكم من قبل المصارف المركزية بهدف تجنب حدوث تقلبات غير مرغوب فيها وتجاوز المستوى المسموح به في سوق المشتقات المالية. (23)

**وفي سنة 2016 أصدرت لجنة بازل متطلبات الحد الأدنى لرأس المال لمخاطر السوق وهو تعديل لكيفية قياس متطلبات كفاية رأس المال حسب ما هو وارد سنة 2006، ويتكون إطار مخاطر السوق المنقح من التحسينات التالية: (24)**

- **تنقيح منهج النماذج الداخلية**: يقدم النهج الجديد عملية موافقة نموذجية أكثر صرامة تمكن المشرفين من إزالة تصريح النمذجة الداخلية لمكاتب التداول الفردية، وتحديد أكثر اتساقاً ورسملة لعوامل الخطر المادية عبر البنوك، والقيود على التأثيرات المخفضة لرأس المال للتحوط والتنويع.

- **تنقيح المنهج النمطي**: تعمل المراجعات بشكل أساسي على مراجعة النهج النمطي لجعله حساساً للمخاطر بما فيه الكفاية ليكون بمثابة احتياطي موثوق به بالإضافة إلى منهج النماذج الداخلية، في حين لا يزال يوفر معياراً مناسباً للبنوك التي لا تتطلب معالجة متطورة لمخاطر السوق.

- التحول من القيمة المعرضة للخطر (VaR) إلى مقياس النقص المتوقع (ES) للمخاطر تحت الضغط، وسيساعد استخدام ES على ضمان النقاط أكثر حذرا للمخاطر وكفاية رأس المال خلال فترات الإجهاد المالي الكبير في الأسواق المالية.
- التأسيس لخطر انعدام السيولة في السوق: أدرجت آفاق السيولة المتباينة في المنهجين المعياري والنماذج الداخلية SA و IMA المعدلين للتخفيف من مخاطر حدوث انخفاض مفاجئ وشديد في سيولة السوق في أسواق الأصول، وهذه تحل محل الأفق الثابت لمدة 10 أيام المفترض لجميع الأدوات المتداولة في ظل VaR في الإطار الحالي.
- حدود منقحة بين محفظة الأوراق المالية بغرض التداول أو الاستثمار: إن وضع حدود أكثر موضوعية سيخفف من الحوافز على التحكيم بين التنظيمات البنكية ومحفظة الأوراق المالية بغرض التداول، في حين لا تزال تتماشى مع ممارسات إدارة المخاطر في البنوك.

### III الإطار التطبيقي لإدارة مخاطر السوق في مجموعة سوسيتي جنرال:

تعتبر مجموعة سوسيتي جنرال من أهم التجمعات المالية الدولية الأوروبية الناشطة على نطاق واسع في مختلف دول العالم، هذا ما يعرضها لتقلبات عنيفة لأسعار السوق، مما يستوجب عليها قياسها بدقة وإدارتها بأسلوب فعال لتقادي الآثار السلبية لها على عوائدها.

#### 1 1 التعريف بمجموعة سوسيتي جنرال:

تعتبر مجموعة سوسيتي جنرال واحدة من مجموعات الخدمات المالية الرائدة في أوروبا، استنادا إلى نموذج متنوع ومتكامل، وتجمع المجموعة بين القوة المالية وإستراتيجية النمو المستدام، وتطمح أي تكون بنك ذو علاقات، مرجعا في السوق، قريبة من عملائها، يتم اختيارها لنوعية فريقها والتزامها. (25)

تعود نشأة المجموعة إلى 4 ماي 1864 من طرف تجمع الصناعات والمالية لتعزيز تنمية التجارة والصناعة في فرنسا، وفي سنوات العمل الأولى لها اهتمت بخدمة تطوير الاقتصاد وتحويل البنك إلى الشمولية من خلال الابتكار، وقد عرفت شبكة وكالاتها تطورا كبيرا داخل فرنسا منتقلة من 46 وكالة إلى 1500 وكالة خلال الفترة ما بين (1870-1940)، وخلال الحربين العالميتين أصبحت المجموعة أول مؤسسة قرض في فرنسا في مجال استقبال الودائع؛ وفي نفس الوقت عملت المجموعة على التوسع خارج البلاد لتمويل البنية الأساسية لتطوير الاقتصاد في العديد من البلدان (أمريكا، أوروبا، شمال إفريقيا)، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى أصبحت المجموعة موجودة في 14 دولة، ليتم خصصتها سنة 1871 بفتح رأسمالها في البوصة، لتصبح من أول المجموعات الأوروبية في تقديم الخدمات المالية معتمدا في ذلك على منهج التوازن والتنوع، وفي نهاية سنة 2016 فالمجموعة موجودة في 67 دولة بأكثر من 6576 وكالة، بعدد عملاء يقدر بـ 31 مليون عميل من أفراد، كبار المؤسسات، المستثمرين. (26)

وبتاريخ 2018/04/30 تحصلت المجموعة على التصنيف الائتماني في الرتبة A<sup>+</sup> من طرف وكالة التصنيف Fitch Rating الفرنسية، A<sub>1</sub> و A حسب وكالتي التصنيف الأمريكية Moody's و Standard and Poor's على التوالي، مما يدل على قوة مركزها المالي. (27)

## 22 تشخيص مخاطر السوق في مجموعة سوسيتي جنرال:

تواجه مجموعة سوسيتي جنرال عدة مخاطر أهمها المخاطر الأساسية التي تواجه النشاط المصرفي والمتمثلة في: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وقد قدر حجم المخاطر المرجحة التي تعرضت لها المجموعة بـ 353 مليار أورو خلال سنة 2017، والجدول الموالي يبين نسبة تعرض المجموعة لهذه المخاطر لسنة 2017:

### الجدول رقم 2: نسبة تعرض مجموعة سوسيتي جنرال للمخاطر في سنة 2017

المخاطر	مخاطر الائتمان	مخاطر السوق	مخاطر التشغيل
النسبة %	82	4	14

Source : Groupe societe generale, construire demain- rapport intégré-,(2017/2018), p32.

من الجدول نلاحظ أن مجموعة سوسيتي جنرال تتعرض للمخاطر الائتمانية بصورة كبيرة بنسبة 82%، تليها المخاطر التشغيلية 14%، أما المخاطر السوقية فتعرض لها بنسبة ضعيفة جدا تقدر بـ 4%، مما يدل على تحكم المجموعة بهذه المخاطر مقارنة بالمخاطر الائتمانية والتشغيلية رغم تعرضها في مختلف أرجاء العالم. وتعتمد المجموعة على الأدوات الحديثة لقياس المخاطر السوقية والمتمثلة في القيمة المعرضة للمخاطر واختبار الضغط، وفيما يلي عرض لها:

### 1.2 القيمة المعرضة للخطر VAR:

إن القيمة المعرضة للمخاطر هي مجموعة تقنيات تبين أن الخسارة يمكن أن تحدث في أية مدة من الزمن وتحت أي مستوى من مستويات الثقة طبقا لمخاطر السوق، وعليه يمكن القول أنه من مؤشر 99% VAR، لو كانت لمدة زمنية يوما واحدا وباحتمال 1% فإن الـ (VAR) هي تقدير للانخفاض في قيمة الاستثمار التي يمكن أن تحصل باحتمال 1% خلال يوم التداول التالي، وبعبارة أخرى أنه إذا كانت هذه النماذج بدقة تصل إلى 99% فإن الخسارة يمكن أن تتشكل بأقل من 1% من الزمن. (28) وتسمح القيمة المعرضة للمخاطر بقياس ومراقبة يومية لخطر السوق الذي تتعرض له المجموعة، والجدول الموالي يبين القيمة المعرضة للخطر لمدة يوم و 10 أيام باحتمال 99% خلال الفترة (2015-2017):

### الجدول رقم 3: القيمة المعرضة للخطر لمدة يوم و 10 أيام باحتمال 99% خلال الفترة (2015-2017)

الوحدة: مليار أورو

31.12.2017		31.12.2016		31.12.2015		المدة
Var (10 jour, 99%)	Var (1 jour, 99%)	Var (10 jour, 99%)	Var (1 jour, 99%)	Var (10 jour, 99%)	Var (1 jour, 99%)	
113	36	55	17	66	21	بداية الفترة
150	48	99	31	99	31	القصوى
79	25	67	21	68	22	المتوسطة
40	13	43	13	43	14	الدنيا
67	21	97	31	59	19	نهاية الفترة

المصدر: بتصريف من:

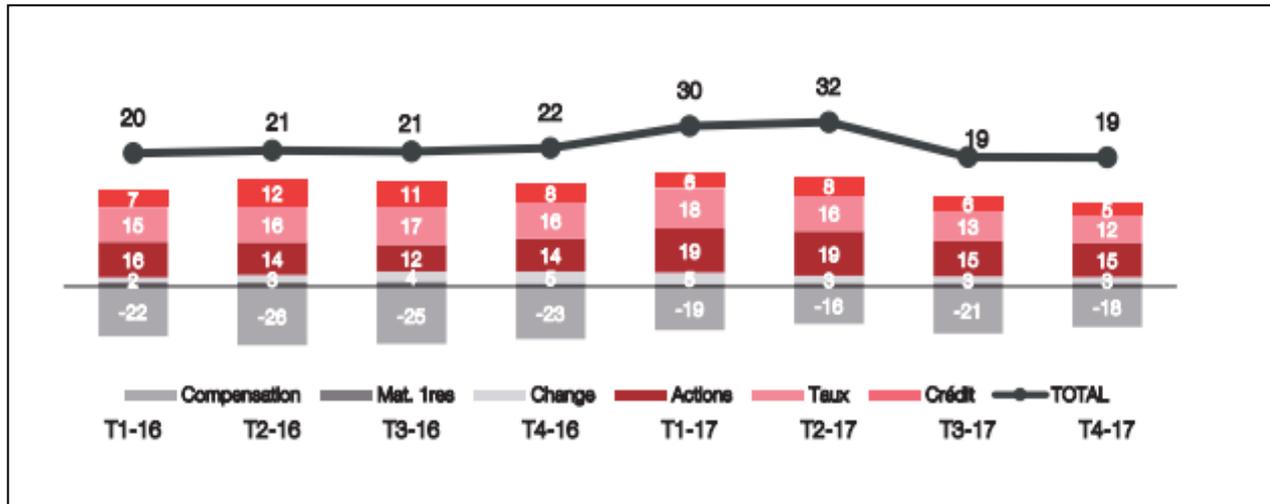
- Groupe societe generale, rapport financier annuel 2016, 2017, p206.
- Groupe societe generale, rapport financier annuel 2017, 2018, p203.

من الجدول نلاحظ أن مجموعة سوسيتي جنرال تتعرض بصفة كبيرة لمخاطر السوق، حيث يتبين لنا أن قيمة الخسائر التي تتكبدها المجموعة وباحتمال 1% هي 21،17 و 36 مليار أورو خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي في بداية اليوم حيث نلاحظ انخفاض الخسائر سنة 2016 لترتفع بحلول سنة 2017، أما في نهاية اليوم فالمجموعة تتكبد وباحتمال 1% ما يقدر بـ 19، 31 و 21 مليار أورو خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي حيث نلاحظ انخفاض نسبة الخسائر في سنة 2017 مما يدل على تحكم المجموعة بمخاطر السوق، أما بالنسبة للخسائر التي يمكن أن تتكبدها في مدة 10 أيام وباحتمال 1% هي 66، 55 و 113 مليار أورو حيث نلاحظ ارتفاع الخسائر خلال سنة 2017 في بداية الفترة، أما في نهاية الفترة فقد تكبدت المجموعة 59، 97 و 67 مليار أورو خلال السنوات 2015، 2016 و 2017 على التوالي حيث نلاحظ انخفاض نسبة الخسائر المقدرة سنة 2017.

ويمكن تفصيل القيمة المقدرة للخطر لمدة يوم وباحتمال 99% حسب مكونات مخاطر السوق في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1: القيمة المعرضة للخطر لمدة يوم باحتمال 99% حسب أنواع مخاطر السوق خلال الفترة (2016-2017) بـمليار

أورو



Source : Groupe societe generale, construire demain- rapport intégré-,(2017/2018), p204.

من الشكل نلاحظ أن أهم مكون خطر في مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة هو خطر تقلبات أسعار الأوراق المالية والتي سجلت خسائر بقيمة 19 مليار أورو خلال السداسي الأول من سنة 2017 لتتخفف إلى 15 مليار أورو خلال السداسي الثاني لسنة 2017 بينما كانت تقدر بـ 16، 14، 12، 14 مليار أورو خلال الثلاثي الأول، الثاني، الثالث والرابع لسنة 2016، لتليها مخاطر تقلبات أسعار الفائدة التي سجلت أعلى خسائر لها خلال الثلاثي الأول لسنة 2017 بقيمة 18 مليار أورو لتتخفف إلى 12 مليار أورو خلال الثلاثي الرابع لسنة 2017، أما خطر سعر الصرف فقيمة الخسائر ضعيفة مقارنة بمخاطر أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة والتي سجلت أعلى قيمة لها خلال الثلاثي الرابع لسنة 2016 والثلاثي الأول لسنة 2017 بقيمة 5 مليار أورو لتتخفف قيمة الخسائر إلى 3 مليار أورو ابتداء من الثلاثي الثاني لسنة 2017، مما يدل على تحكم المجموعة بهذا الخطر.

كما نلاحظ أنه في عام 2017، كانت القيمة المعرضة للمخاطر (يوم واحد ، 99 %) أكثر خطورة في المتوسط (25 مليون يورو مقابل 21 مليون يورو في عام 2016) مع اتجاهين رئيسيين: (xxix)

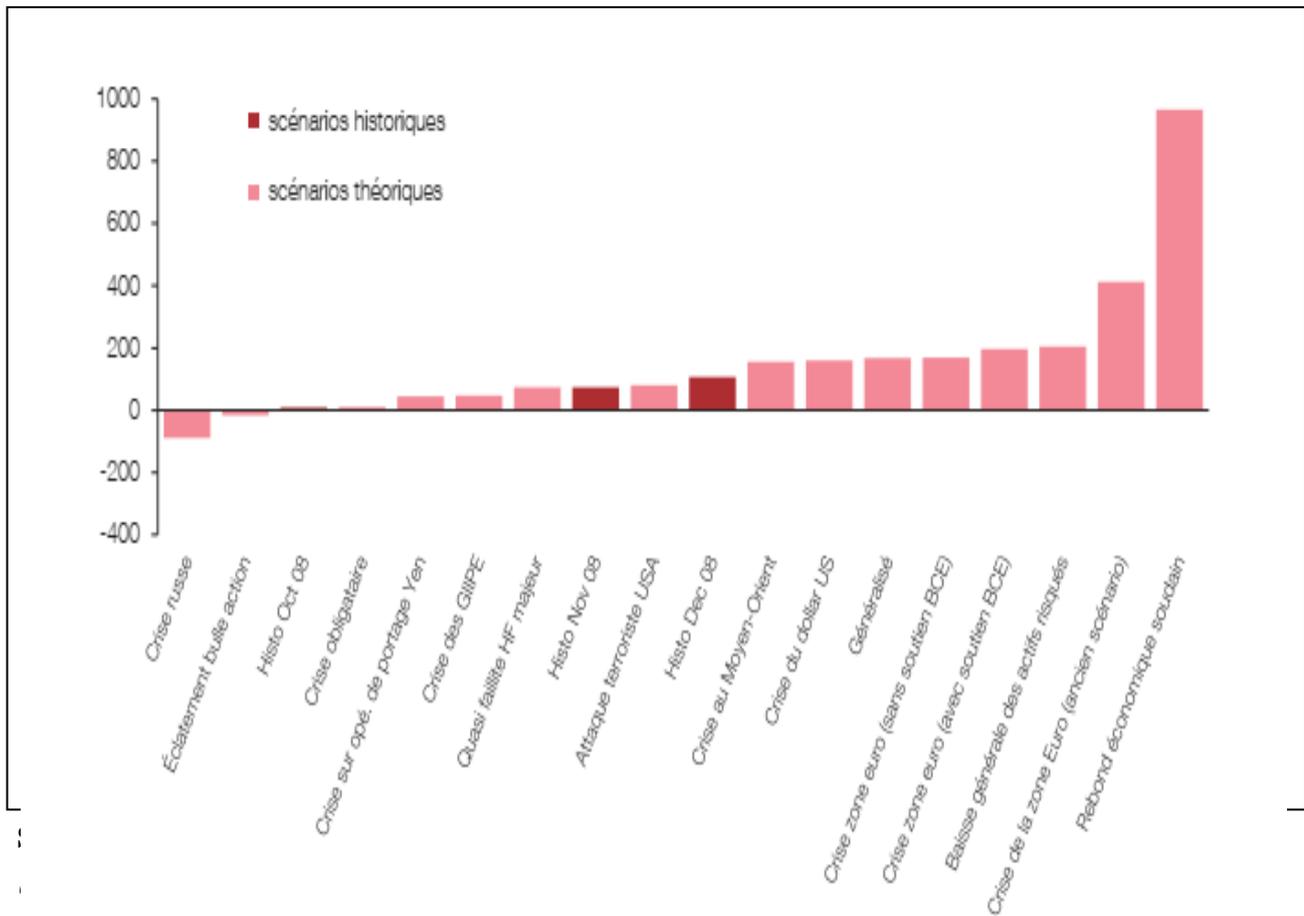
- الفترة الأولى من السنة هي الأكثر خطورة نتيجة لدخول سيناريوهات جديدة أكثر تقلبا في نهاية عام 2016؛
- انخفاض في المخاطرة في بداية فصل الصيف، ناتج عن (1) تحسين منهجي يهدف إلى التعبير بدقة أكبر عن خصوصيات قواعد بيانات العملات المتقاطعة، وكذلك (2) تطور مواقف أسعار الفائدة والتغيرات في أوروبا نحو سياسات أكثر دفاعية.

## 2.2 اختبارات الضغوط:

بالموازاة مع النموذج الداخلي VAR، تقوم مجموعة سوسيتي جنرال بحساب وقياس مخاطرها السوقية بالاعتماد على اختبار الضغط للأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات الاستثنائية للسوق، ويقدر اختبار الضغط الخسارة الناتجة عن التغيرات الشديدة في بارامترات السوق خلال فترة مقابلة للوقت اللازم لإزالة أو تحوط المراكز المعنية، حيث يطبق على جميع أنشطة السوق في البنك بالاعتماد على 18 سيناريو، بما في ذلك ثلاث سيناريوهات تاريخية و 15 نظرية. (xxx)

والشكل الموالي يبين متوسط تأثير محاكاة سيناريوهات الضغط خلال سنة 2017:

الشكل رقم 2: متوسط تأثير محاكاة سيناريوهات الضغط لسنة 2017 (مليون أورو)



للصنادق، أزمة الدولار في الولايات المتحدة، أزمة منطقة اليورو، تفكيك عمليات الحدود اليابانية، الانخفاض العام في الأصول

الخطرة، اثنين من سيناريوهات الأزمة في منطقة الأورو، أزمة روسيا ( 1998)، الإفلاس القريب لصندوق التحوط الرئيسي (أكتوبر 1998)، الانتعاش الاقتصادي المفاجئ ( في بداية حرب العراق في مارس 2003)، انفجار فقاعة الأسهم (جويلية 2002).  
ولقد تميز عام 2017 بـ: ( xxxi )

- بيئة مواتية للأصول المحفوفة بالمخاطر ( ارتفاع في الأسهم ، وتقلبات في الأسهم ، وفروق ائتمانية منخفضة تاريخيا)؛  
سياسات اقتصادية جيدة؛

- توحيد السياسات النقدية للاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي؛

- مخاطر جيوسياسية عرضية (الانتخابات الفرنسية، كاتالونيا، كوريا، إلخ).

وفي هذا السياق، ظل اختبار الإجهاد العام على مستوى المجموعة عند مستويات منخفضة خلال العام (-9% في المتوسط مقارنة بعام 2016)، بسبب السياسات التحوطية المعتمدة من المجموعة حيث لوحظت زيادة مرة واحدة في الربع الثاني، تعود إلى نشاط العملاء على خيارات العملات الأجنبية والأسهم.

### 3 إدارة مخاطر السوق حسب مقررات لجنة بازل في مجموعة سوسيتي جنرال:

لقد أتاحت لجنة بازل أسلوبين لقياس متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية، وعلى البنوك اختيار الأسلوب الذي يتلائم مع قدراتها، وفي هذا الصدد نجد أن مجموعة سوسيتي جنرال لم تختار أسلوب على الآخر وإنما تعتمد الأسلوبين معا، بغية تقدير دقيق لمخاطر السوق ومتطلبات رأس المال اللازمة لمقابلتها، وفيما يلي عرض للأسلوبين:

#### 1.3 قياس مخاطر السوق حسب الأسلوب النمطي:

يعتبر الأسلوب النمطي من أبسط الأساليب لقياس متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية والتي يمكن لأي بنك اعتماده، وهنا نجد أن مجموعة سوسيتي جنرال رغم بساطة هذا الأسلوب وتحميل البنك متطلبات رأس مالية مرتفعة مقارنة بالنماذج الداخلية إلا أنها لم تهمل اعتماده لتقدير متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والذي يحدد قيمة رأس المال لكل مكون من خطر السوق، والجدول الموالي يبين إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق بالاعتماد على الأسلوب النمطي خلال الفترة (2015-2017):

الجدول رقم 4: متطلبات رأس المال والمخاطر المرجحة لمخاطر السوق حسب مكونات المخاطر مقدرة بالاعتماد على الأسلوب

#### النمطي خلال الفترة ( 2015-2017 )

الوحدة: مليار أورو

متطلبات رأس المال			المخاطر المرجحة RWA			التاريخ الخطر
/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	
15	6	37	189	73	467	مخاطر التوريق
51	48	41	640	600	513	مخاطر الصرف

29	20	33	368	246	414	مخاطر سعر فائدة
9	18	41	108	225	510	مخاطر الأوراق المالية
6	8	7	79	94	83	مخاطر السلع
111	99	159	1384	1238	198 7	مجموع

Source : (Société General, 2016/2017, p213), (Société General, 2017/2018, p210)

من الجدول نلاحظ أن المخاطر المرجحة لمخاطر السوق وكذا متطلبات رأس المال لمقابلتها حسب الأسلوب النمطي في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى إلا أنها انخفضت سنة 2016، حيث سجلت المخاطر السوقية المرجحة 1987، 1238 و1384 مليار أورو خلال السنوات 2015، 2016 و2017 على التوالي، حيث حدد رأس المال لمقابلتها بـ 159، 99 و111 مليار أورو خلال السنوات 2015، 2016 و2017 على التوالي.

ومن الجدول أيضا نلاحظ أن أهم مكون خطر في مخاطر السوق حسب الأسلوب النمطي هو خطر الصرف والذي سجل ما قيمته 640 مليار أورو سنة 2017 والذي رصد له رأس المال لتغطيته بقيمة 51 مليار أورو سنة 2017، ليليه مخاطر تقلبات أسعار الفائدة بقيمة 368 مليار أورو سنة 2017 والذي رصد لتغطيتها رأس مال قدر بـ 29 مليار أورو، مخاطر التوريق والتي رصد رأس مال لتغطيتها بقيمة 15 مليار أورو، أما مخاطر الأوراق المالية ومخاطر السلع فيمكن القول أن المجموعة تتعرض لها بقيمة ضعيفة مقارنة بالمخاطر الأخرى خاصة مخاطر السلع.

### 2.3 قياس مخاطر السوق حسب أسلوب النماذج الداخلية:

أكملت مجموعة سوسيتي جنرال ابتداء من نهاية سنة 2011 بناء نموذج داخلي لقياس متطلبات كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية، وهذا بعد موافقة هيئة الإشراف والرقابة الاحترازية عليه، وعلى وجه الخصوص القيمة المعرضة للخطر المضغوطة STRESS VAR (القيمة المعرضة للخطر لفترة تاريخية مضغوطة لمدة سنة)، IRC المخاطر المحملة المتزايدة ( يطبق على أدوات الدين التوريق ومحفظة الارتباط الائتماني وهذا يشمل السندات والمشتقات المالية) و CRM قياس شامل للمخاطر ( يغطي فقط محفظة الارتباط)، بنفس طريقة VAR. (xxxii)

والجدول الموالي يبين إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق بالاعتماد على أسلوب النماذج الداخلية خلال الفترة (2015-2017):

الجدول رقم 5: متطلبات رأس المال والمخاطر المرجحة لمخاطر السوق حسب مكونات المخاطر مقدرة بالاعتماد على أسلوب النماذج الداخلية خلال الفترة ( 2015-2017 )

الوحدة: مليار أورو

متطلبات رأس المال			المخاطر المرجحة RWA			التاريخ الخطر
/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	/12/31 2017	/12/31 2016	/31 2015/12	
208	339	311	2606	4233	3892	القيمة المعرضة للخطر VAR
357	511	510	4466	6389	6397	القيمة المعرضة للخطر المضغوطة STRESS VAR
282	187	403	3527	2343	5038	خطر إضافي افتراضي ومن الترحيل IRC
225	214	163	2817	2669	2031	محفظة الارتباط CRM
1073	1251	1387	13416	15635	17340	مجموع

Source : (Société General, 2016/2017, p213), (Société General, 2017/2018, p210)

من الجدول نلاحظ أن مخاطر السوق المرجحة ومتطلبات رأس المال لمقابلتها حسب أسلوب النماذج الداخلية في انخفاض مستمر خلال الفترة (2015-2016)، حيث انخفضت المخاطر المرجحة من 17340 مليار أورو سنة 2015 إلى 13416 مليار أورو سنة 2017 وهذا يدل على ضبط المجموعة لهذا الخطر، والتي رصد لها رأس مال لمقابلتها قدر بـ 1387 مليار أورو سنة 2015 لينخفض إلى 1073 مليار أورو سنة 2017، وهذا بالاعتماد على نماذج داخلية يتكون أساسا من VAR، STRESS VAR، IRC، CRM.

### 3.3 متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية في مجموعة سوسيتي جنرال:

لإحتساب القيمة النهائية لمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق تقوم المجموعة بدمج القيم المحصلة من الأسلوبين معا الأسلوب النمطي وأسلوب النماذج الداخلية، حيث يتم احتساب أكثر من 90% من متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بالاعتماد على النماذج الداخلية لأنها الأكثر دقة وموضوعية، وتستخدم الطريقة النمطية بشكل رئيسي في الوظائف التي تقوم بها الشركة الأم مع مخاطر صرف العملات الأجنبية ولا تنتمي إلى دفتر التداول الحصيف، وكذلك بالنسبة إلى كيانات المجموعة التي لا تستفيد من أدوات الحساب التي تم تطويرها مركزيا أو التي تنتظر اتفاقية من المنظمين لاستخدام النماذج الداخلية.<sup>xxxiii</sup>

والجدول الموالي يبين إجمالي متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق حسب مكونات مخاطر السوق خلال الفترة (2015-2017):

الجدول رقم 6: متطلبات رأس المال والمخاطر المرجحة لمخاطر السوق حسب مكونات مخاطر السوق

خلال الفترة ( 2017-2015 )

الوحدة: مليار أورو

متطلبات رأس المال			المخاطر المرجحة RWA			التاريخ الخطر
/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	/12/31 2017	/12/31 2016	/12/31 2015	
78	96	75	981	1206	941	مخاطر الصرف
614	551	793	7681	6893	9912	مخاطر القرض
18	20	18	225	252	227	مخاطر السلع
248	304	306	3099	3805	3821	مخاطر الأوراق المالية
225	377	354	2814	4717	4426	مخاطر سعر الفائدة
1184	1350	1546	14800	16873	19327	مجموع

Source : (Société General, 2016/2017, p213), (Société General, 2017/2018, p210)

من الجدول نلاحظ أن المخاطر المرجحة لمخاطر السوق وكذا متطلبات رأس المال لمقابلتها في انخفاض مستمر من سنة إلى أخرى مما يدل على تحكم المجموعة بهذا الخطر حيث انخفضت المخاطر المرجحة من 19327 مليار أورو سنة 2015 إلى 14800 مليار أورو سنة 2017، حيث حدد رأس المال لمقابلتها بـ 1546 مليار أورو سنة 2015 لينخفض إلى 1184 مليار أورو سنة 2017.

ومن الجدول أيضا نلاحظ أن أهم مكون خطر في مخاطر السوق هو خطر القرض المرتبط بتوريق الأوراق المالية والذي سجل ما قيمته 7681 مليار أورو سنة 2017 والذي رصد له رأس المال لتغطيته بقيمة 614 مليار أورو سنة 2017، ليليه مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية بقيمة 3099 مليار أورو سنة 2017 والذي رصد لتغطيتها رأس مال قدر بـ 248 مليار أورو، مخاطر سعر الفائدة والتي رصد رأس مال لتغطيتها بقيمة 225 مليار أورو، أما مخاطر السلع ومخاطر الصرف فيمكن القول أن المجموعة تتعرض لها بقيمة ضعيفة مقارنة بالمخاطر الأخرى خاصة مخاطر السلع.

## IV خاتمة:

واجهت البنوك الدولية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة مجموعة من الصعوبات والتي كانت نتيجة لتعاملاتها في محفظة التداول والقيام بعدة تجاوزات خاصة في استخدام المشتقات المالية لإدارة مخاطرها، هذا ما عرضها لمخاطر سوقية بصفة كبيرة، مما جعل لجنة بازل للرقابة المصرفية تعيد النظر في معاييرها فيما يخص مخاطر السوق وجعلها أكثر صرامة وحدائث ودقة في تقدير هذا الخطر مستنبطة ذلك من دروس الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وتعتبر مجموعة سوسيتي جنرال من أبرز المجموعات الناشطة على المستوى الدولي مما يعرضها لمخاطر السوق بصفة أكبر نتيجة تفرعها في عدة أسواق واستثمار الأوراق المالية في مختلف البورصات، هذا ما يجعلها تعتمد أحدث الأساليب لإدارة هذا الخطر والتمثلة في معايير لجنة بازل والتي أتاحت أسلوبين لقياس المخاطر السوقية وسمحت للبنوك بالاختيار بينهما والتمثلة في المنهج النمطي ومنهج النماذج الداخلية، حيث نجد أن المجموعة تعتمد على كلا المنهجين لتقدير متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية، كما أنها طورت من نماذجها الداخلية لقياس هذا الخطر وتحديد قيمته بدقة حسب كل مكون من مكونات مخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر الأوراق المالية، مخاطر الصرف ومخاطر السلع).

### 1 نتائج اختبار الفرضيات:

لقد تم وضع فرضيتين، وأدت معالجة الدراسة إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى، تتعرض مجموعة سوسيتي جنرال لمخاطر السوق بنسبة كبيرة مقارنة بالمخاطر الأخرى، فيظهر خطئها من خلال تعرض مجموعة سوسيتي جنرال للمخاطر الأخرى وبنسبة أكبر من مخاطر السوق والتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، حيث قدرت نسبة تعرض المجموعة لمخاطر السوق بـ 4% بالنسبة لإجمالي تعرض المجموعة للمخاطر؛
- بخصوص الفرضية الثانية، تطبق مجموعة سوسيتي جنرال المعايير التي نصت عليها لجنة بازل لإدارة مخاطر السوق ولم تتعرض لصعوبات في تطبيقها، فتظهر صحتها من خلال اعتماد المجموعة لأساليب لقياس المخاطر السوقية التي نصت عليها معايير بازل خاصة اتفاقية بازل III، لتقدير حجم الخطر الذي تتعرض له ومقابلته بمتطلبات رأسمالية.

### 2 نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- تتكون مخاطر السوق من عدة مخاطر فرعية والتمثلة في مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الأوراق المالية، مخاطر أسعار الصرف ومخاطر السلع، مما يؤدي إلى صعوبة التحكم فيها؛
- تتعرض مجموعة سوسيتي جنرال لمخاطر السوق بنسبة 4% من إجمالي تعرض المجموعة للمخاطر خلال سنة 2017، وهي نسبة منخفضة لا تؤثر بصفة كبيرة على عائداً المجموعة؛
- تعتمد مجموعة سوسيتي جنرال في قياس مخاطر السوق على القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم ولمدة 10 أيام باحتمال 99%، والذي أظهر تعرض المجموعة لخسارة مقدرة بـ 67 مليار أورو سنة 2017، بالإضافة لاختبارات الضغوط وفقاً لـ 15 سيناريو؛
- تعتبر مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية ومخاطر التوريق من أبرز مكونات مخاطر السوق التي تتعرض لها المجموعة والتي يتم مراقبتها بدقة؛

- إن نسبة تعرض المجموعة لمخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار السلع تعتبر ضئيلة مقارنة بالمكونات الأخرى لمخاطر السوق؛
- تطبق مجموعة سوسيتي جنرال معايير لجنة بازل لتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية بالاعتماد على كلا الأسلوبين الذين حددتهما اللجنة والمتمثلان في المنهج النمطي ومنهج النماذج الداخلية الذي تم تطويره ابتداء من سنة 2011؛
- تتمثل النماذج الداخلية التي طورتها المجموعة لقياس المخاطر السوقية في القيمة المعرضة للخطر VAR، القيمة المعرضة للخطر المضغوطة STRESS VAR، خطر إضافي افتراضي ومن الترحيل IRC، محفظة الارتباط CRM؛
- تحتسب مجموعة سوسيتي جنرال القيمة النهائية لمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق بدمج القيم المحصلة من الأسلوبين مع الأسلوب النمطي وأسلوب النماذج الداخلية، حيث يتم احتساب أكثر من 90% من متطلبات رأس المال لمخاطر السوق بالاعتماد على النماذج الداخلية لأنها الأكثر دقة وموضوعية؛
- قدر إجمالي تعرض مجموعة سوسيتي جنرال لمخاطر السوق بـ 14800 مليار أورو سنة 2017 والتي رصد لمقابلها ما يقدر بـ 1184 مليار أورو من متطلبات رأس المال.

### 3 توصيات الدراسة:

- خلصت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات، نوجز أهمها في النقاط التالية:
- نوصي البنوك الجزائرية بتسريع عملية مسايرة اتفاقية بازل 3 وهذا لضمان كفاءة عالية في إدارة المخاطر خاصة مخاطر السوق، مما يجعلها قادرة على منافسة البنوك الدولية؛
  - كما نوصي البنوك الجزائرية كذلك باتخاذ مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا لمسايرة اتفاقيات بازل واعتماد النماذج الداخلية التي طورتها في قياس المخاطر السوقية.

## V المراجع

- (1) حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر ( أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص203.
- (2) Apostolik **Richard**, Donohue **Christopher**, Went **Peter**, foundations of banking risk - *an overview of banking, banking risks, and risk-based banking regulation-*, john wiley & sons, inc., Canada, 2009, P 15.
- (3) CHABERT Dominique, Manuel d'économie bancaire appliquée "Au cœur des entreprises bancaires, Revue Banque Edition, 2007, P164.
- (4) حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص23.
- (5) نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص56.
- (6) De coussergues Sylvie, gestion de la banque du diagnostic a la stratégie, 5<sup>e</sup> édition, dunod, paris, 2007, p190.
- (7) حماد طارق عبد العال، المرجع السابق، ص202.
- (8) طه عاطف جابر، تنظيم وإدارة البنوك- منهج وصفي تحليلي-، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص218.
- (9) حماد طارق عبد العال، المرجع السابق، ص206.

- (10) حبشي فتيحة، إدارة المخاطر المالية في البنوك، الملتقى الوطني حول: المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، (2012/10/21-22)، ص5.
- (11) النحلة مروان، قياس وتحليل وإدارة المخاطر المالية، 2010، ص35، نقلا عن الموقع <https://www.kantakji.com/media/1160/322.pdf>.
- (12) العلي أسعد حميد، إدارة المصارف التجارية - مدخل إدارة المخاطر-، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص355.
- (13) Apostolik Richard, Donohue Christopher, Went Peter, op-cit, p17.
- (14) طيبي حمزة، تفعيل الرقابة على أعمال البنوك بالجزائر وفق المعايير الدولية للجنة بازل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص68.
- (15) صندوق النقد العربي، الملامح الأساسية للاتفاق بازل II والدول النامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص2.
- (16) بوراس أحمد، عياش زبير، المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها على الأنظمة المصرفية للدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان 2007، ص104.
- (17) حشاد، نبيل، المرجع السابق، ص38.
- (18) الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك - منهج علمي وتطبيق عملي-، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2005، ص48.
- (19) لعراف فائزة، مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010/2009، ص89.
- (20) المرجع نفسه، ص90.
- (21) نجار حياة، المرجع السابق، ص185.
- (22) إتحاد المصارف العربية، دليلك إلى التعديلات على بازل II لمواجهة الأزمة المالية العالمية، لبنان، 2010، ص40-42.
- (23) قايدى لخميسي، بن خزناجي أمينة، دور المشتقات المالية في إدارة مخاطر السوق دراسة تحليلية للفترة (2009-2013)، المؤتمر الدولي حول: منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2-3 ماي 2014، ص8.
- (24) Basel committee on banking supervision, minimum capital requirements for market risk, bank for international settlements, (january 2016), p1.
- (25) Groupe societe generale, connaitre notre entreprise, (2018), <https://www.societegenerale.com/fr/connaitre-notre-entreprise/identite>.
- (26) Groupe societe generale, rapport financier annuel 2016, (2017), p8-15.
- (27) Groupe societe generale, construire demain- rapport intégré-, (2017/2018), p4.
- (28) صلوح، محمد العيد. (2014-2015)، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية - دراسة حالة مجموعة سوسيتي جنرال خلال الفترة 1998-2013-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، ص113.
- (xxix) Groupe societe generale, construire demain- rapport intégré-, op-cit, p204.
- (xxx) Idem, p206.
- (xxxi) Idem, p207.
- (xxxii) Idem, p208.
- (xxxiii) Idem, p210.